## المحاضرة الثامنة: مخاطر المخدرات على المجتمع والاقتصاد والدولة

**تعريف المخذرات**

يعرف معجم larousse المخذرات بأنها " مادة تؤثر في العقل ومضرة بالصحة عموما، ومن شأنها أن تحدث تسمما وتستهلك خارج وصفة طبية"، وتعرفها المنظمة العالمية للصحة حالة الإدمان بأنها:" حالة تسمم ناتجة عن الاستهلاك المتكرر لمخذر" ، وعرفها البعض الآخر بأنها: منتوج يؤثر في العقل، وهي مادة تؤثر في النفس، وتعدل من النشاط الذهني، والإحساس والسلوك".

أما المخذر فيعرف بأنه مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي، وتسبب تعاطيها حدوث تغيرات في وظائف المخ، وتشمل هذه التغيرات تنشيطا أو اضطرابا في مراكز المخ المختلفة بذلك تؤثر على مراكز الذاكرة، التفكير، التركيز، اللمس، الشم، البصر، التذوق، السمع، الإدراك والنطق.

ومن **الناحية العلمية** فإنها مادة كيميائية تسبب النعاس، النوم وغياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، لذلك لا تعتبر المنشطات، ولا عقاقير الهلوسة مخدرة وفق التعريف العلمي بينما يعتبر الخمر من المخدرات.

**أنواع المخذرات:** يندرج تحت اسم المخذرات نوعان رئيسيان:

1- **المخذرات الكبرى:** هي أخطر أنواع المخذرات لآثارها السمية أضرارها الصحية والاجتماعية، وتعرف بالمخذرات الكبرى الطبيعية وتشمل:

**الأفيون:** تشير بعض المراجع إلى أن الاستخدام الطبي للأفيون عرف منذ ما يقارب من سبعة آلاف سنة قبل الميلاد، وتشير بردية أيبرز إلى أنه كان يستخدم في علاج المغص عند الأطفال.

**الحشيش (القنب):** أو الكيف وفقا للمادة الأولى من الاتفاقية الموحدة للمخذرات 1961 الفقرة (ب) فإن الحشيش هو الرؤوس المزهرة أو المثمرة لنبات القات، ولا يدخل في ذلك البذور والأوراق غير مصحوبين بأطرافها.

**القات:** هو نبات كثير الأغصان، دائم الخضرة، ارتفاع شجيرات لا تزيد عن المتر الواحد، أوراقه تشبه أوراق الليمون، لونها أخضر مشرب بالحمرة، ولها رائحة عطرية، اسمه العلمي " كاثا ايدوريس فورسك"، تختلف تسميته حسب المناطق التي يزرع فيها، ويتنوع المناطق والتربة التي نبتت فيها.

**الكوكايين:** يستخرج من نبات الكوكا، من المخذرات الطبيعية، وقد نصت المادة الأولى فقرة (ج) على تعريفها: " يقصد بتعبير نبات الكوكا جميع أنواع الشجيرات من جنس أريثروكسيلون"، وتم استعمال بمضغها لساعات، وتزداد الكمية المستعملة منها كلما كانت الطاقة المطلوبة أكثر، والكوكايين هو عبارة عن مسحوق أبيض بلوري كالثلج.

**الأفيون:** هو سائل لبني مجفف ناتج عن تجريح ثمرات نبات الخشخاش، فهو عصارة لبنية بيضاء يتحول لونها إلى بني غامق مرة المذاق ولها رائحة نفاذة

**الهيروين:** يستخرج من نبات الخشخاش من السنبلة والثمرة، وهو مادة لزجة بيضاء تتحول لونها إلى لون داكن قليلا عندما تجف، ويستخدم الهيروين عن طريق الحقن تحت الجلد أو الحقن الوريدي، أو البلع بواسطة الفم عندما يكون على هيئة أقراص صغيرة الحجم أو الشم عندما يكون على شكل مسحوق

**الماريجوانا:** هو القمم الزهرية المؤنثة لنبات القنب، ومع أنه استعمل أولا في حالات الصداع والأرق، إلا أنه قد بطل استخدامه تقريبا، ولم يعد يوصف في الوضفات الطبية، وهو من العقاقير التي تحدث عادة الإدمان، وقد شاع استعماله في أمريكا بتدخينه على شكل سجائر التي لا يمكن الحصول عليها الا عن طريق التجارة غير المشروعة والتهريب

**2- المخذرات الصغرى:** وان كان البعض منها يشترك مع المكيفات إلا أن ضررها أكبر من المكيفات الكافيين: البن والشاي، الكوكا (الكولا)، جوزة الطيب، البتل

**تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في الجزائر:**

عرفت ظاهرة المخدرات تناميا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة مقارنة مع سنوات التسعينات من القرن العشرين، وفي هذا الصدد يشير المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها في الجزائر إلى أن استهلاك المخدرات عرف تناميا كبيرا حين أشار في مقارنة إحصائية إلى حجز ما قيمته (1,590) طن من المخدرات سنة 1994م مقابل (38,37) طن سنة 2008 م، كما أكد أن تزايد الظاهرة يعود إلى أسباب عديدة يتقدمها التحول الاقتصادي الكبير الذي عرفته الجزائر، والمقرون بالظروف الاجتماعية الصعبة.

فيما ارتفعت كمية إنتاج القنب الهندي إلى (53,5 طن) سنة 2012 م مع تسجيل حجز أنواع جديدة وغالية الثمن من المخدرات منها الهيروين(686غ)، الكوكايين(8كلغ) و253ألف قرص مهلوس، وفي نفس الصدد تعاملت مصالح الأمن مع 2573 قضية متعلقة بالمخدرات أسفرت عن توقيف 3986 شخص.

كما أكد المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات أن تزايد الظاهرة يعود إلى أسباب عديدة يتقدمها التحول الاقتصادي الكبير الذي عرفته الجزائر والمقرون بالظروف الاجتماعية الصعبة، ويشير أيضا إلى مدى تأثر المجتمع الجزائري بانتشار استهلاك القنب الهندي، ويحذر من خطر تحول الجزائر إلى بلد مستهلك إن لم يتم الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته، باعتبار أن شبكات الترويج تعمل على استغلال الوضع الاجتماعي للشباب من أجل ضمان وصول سمومها إلى أكبر عدد ممكن، كما ربط خطورة الوضع في كون الجزائر بلدا مجاورا لواحد من أكبر البلدان إنتاجا للقنب الهندي، وهو المملكة المغربية.

ويضيف المدير العام للديوان الوطني أن مافيا المخدرات الأجنبية تنازلت عن تهريب والاتجار بها للشبكات المحلية في تلك الفترة، إذ كان التجار الأجانب ينشطون في الجهات الغربية خلال الثمانينات باعتبار أن ولاية تلمسان منطقة عبور مفضلة، غير أن سوء الأوضاع الأمنية حال دون تحقيقهم لأرباح كبيرة في التسعينات مما دفعهم إلى التنازل عن هذه التجارة غير المشروعة إلى الشبكات المحلية التي أقبلت على ترويج المخدرات، والمتاجرة بها بدافع الربح السريع، والعوائد الكبيرة التي تعود عليهم في الوقت الذي يمتلكون فيه مقومات نقلها، وتحويلها عبر المسالك المناسبة.

**تجريم المخذرات في التشريع الجزائري:**

لجأ المشرع الجزائري الجزائري إلى تجريمها بموجب الأمر 09/75 المؤرخ في 17 فبراير 1975 المتضمن قمع الاتجار والاستهلاك المحظورين للمواد السامة والمخذرات، وصدر هذا الأمر بعد الكشف عن عصابة دولية لتهريب المخذرات نهاية سنة 1974، والذي اتجه إلى تشديد العقوبة، والتي وصلت إلى الإعدام إذا كان طابع إحدى جرائم المخذرات طبقا لنص المادة 08 من شأنه أن يلحق أضرار بالصحة الأخلاقية للشعب الجزائري، ثم بالقانون رقم 05/85 المؤرخ في 16 فبراير 1985 م المتضمن حماية الصحة وترقيتها الذي ألغى الأمر رقم 09/75 المشار إليه سابقا، ونظرا لتزايد وتفشي هذه الجريمة ولتنوعها ولقصور القوانين السابقة، استحدث المشرع

الجزائري القانون 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 والمتعلق بالوقاية من المخذرات والمؤثرات العقلية وقمع الاستعمال والاتجار غير المشروعين بها والمعدل لقانون رقم 05/85.

**الآثار الاقتصادية للمخدرات على المجتمع:**

من أخطر أضرار المخدرات تأثيرها السلبي على اقتصاد المجتمع، نظراً لتكلفتها الباهظة، فضلاً عن إعاقتها نموه وتقليلها من فاعلية التوجهات الكبرى التي ينبغي أن تستحوذ على مسيرته.

إن أهم مظاهر الخسائر الاقتصادية للمخدرات هي تلك المبالغ التي تنفق عليها ، فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه، فإن معنى ذلك إضاعة جزءاً من الثروة القومية المتمثلة في الأرض التي كان من الممكن استثمارها في زراعة ما هو أنفع للمجتمع من المخدرات، وفي الجهد البشري الذي يستهلك في زراعتها وتصنيعها.

ومن المظاهر الأخرى للخسائر الاقتصادية، ما ينفق على تجارتها وتهريبها أو جلبها إلى المجتمع من مصادر خارجية، حيثُ أن ذلك يستهلك مبالغ كبيرة تخرجُ من المجتمع مما يشكلُ خسائر للاقتصاد القومي لأنها تظل خارج قنواته، فالدولة تنفق أموالاً لا حصر لها في مكافحة المخدرات كان من الممكن أن تستخدم في بناء المصانع، أو إقامة المستشفيات، أو تشييد المشروعات التي تفيد سكان المجتمع، وكذلك الأفراد المدمنين الذين يتعاطون المخدرات يصبحون غير قادرين على الإنتاج، لا يستطيعون العمل، أو القيام بأي شيء مفيد لأنفسهم أو مجتمعهم، وهم في نفس الوقت يحتاجون إلى المال لشراء المخدرات التي يرتفع ثمنها يوماً بعد يوم، وهنا يصبحُ المتعاطي غير قادر على إعالة نفسه، أو القيام بأعبائه المالية تجاه أولاده وأهله.